

الغنوشي يسعى لعزل عبير موسي بتعميق خلافات «الداستارة»

تعيين محمد الغرياني مستشارا في ديوان رئيس البرلمان التونسي

نحو حوار وطني في تونس لتجاوز الأزمة السياسية

سامي الطاهري أن الرئيس رجب بفكرة المركزية النقابية.

ولفت عضو المكتب التنفيذي للاتحاد إلى أن "رئيس الجمهورية رجب بالفكرة.. إن كل شيء قابل للنقاش"، مضيفا أن مبادرة الاتحاد ستضمن كل القضايا التي تهم الشأن الوطني وستكون في "إطار الشرعية".

ويبدو أن اتحاد الشغل حسم أمره بالاستناد على شرعية الرئيس سعيد من أجل تمرير مبادئه وضمان نجاحها ليضرب بذلك "عصفورين بحجر واحد"، فالإتحاد منذ فترة خففت حدة انتقاداته للأطراف السياسية وخاصة حركة النهضة الإسلامية بعد أن كان الأمين العام للاتحاد نور الدين الطوبوي قد تحدث في وقت سابق عن عزمهم التصدي لمشروع تونس، وقال في إشارة إلى اجندات النهضة وحلفائها.

صغير الحيدري

تونس - يحاول الاتحاد العام التونسي للشغل، أعرق المنظمات النقابية في البلاد، تحريك البرك الأيسنة في بلاده من خلال الدفع نحو حوار وطني بين مختلف مكونات المشهد السياسي والاجتماعي والاقتصادي في خطوة تستهدف إنهاء الأزمة السياسية التي تعيشها تونس.

ويجهز الاتحاد لمبادرة ستطرح قريبا على أنظار الرئيس قيس سعيد من أجل تجميع كافة الأطراف لوضع خارطة طريق بعيدا عن التجاذبات السياسية، وذلك في الوقت الذي لم يلتفت فيه سعيد لدعوات مماثلة من قبل أحزاب سياسية على غرار التيار الديمقراطي المعارض وحزب مشروع تونس.

وقال عضو المكتب التنفيذي للاتحاد، سامي الطاهري، إن "مبادرة الاتحاد التي يعمل على إعدادها فريق من نخبة الخبراء المختصين، تشمل مقترحات وتشخيصا للوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي".

وأضاف الطاهري في تصريح لوكالة الأنباء التونسية أن "المنظمة العمالية ستطرح الرأي العام الوطني على كافة محاور هذه المبادرة عقب تقديمها رسميا إلى رئيس الجمهورية".

وتأتي هذه التطورات وسط تساؤلات عن مآلات التجاذبات بشأن حكومة هشام المشيشي التي زكاهها البرلمان مؤخرا، حيث لم يحسم ساكن القضية بعد موقفه بالارتباط للترويكا الجديدة التي تتألف من أحزاب قلب تونس وحركة النهضة الإسلامية وائتلاف الكرامة المقرب منها أو الحفاظ على استقلالية حكومته كما كان أعلن في وقت سابق.

وفي خضم حالة التشنج التي باتت تسيطر على المشهد السياسي في تونس والتي تراقفها بؤر انفجار مجتمعي في ظل الأزمة الاقتصادية والصحية التي تعيشها البلاد، تحاول العديد من الأطراف الدفع نحو حوار وطني يقع فيه طرح المشكلات التي تهدد بنسف الانتقال الديمقراطي في البلاد.

ولكن يبدو أن دعوة الاتحاد العام التونسي للشغل هي الأوفر حظا للنجاح خاصة في ظل "التحالف غير الملن" بينه وبين قيس سعيد، حيث أكد



النهضة تزايد بالثورة وتحالف مع رموز النظام السابق

السابق وعلى رأسهم الحزب الدستوري الحر. وأضافت بالحاج حميدة "هناك مشروع وتحالف يشتغلون عليه منذ مؤتمر حركة النهضة في لندن سنة 2007، وهناك نفاهم بين جانب من حزب التجمع سابقا وحركة النهضة".

وهذه ليست المرة الأولى التي يحاول فيها الغنوشي استمالة "داستارة قدامي" لاستفزاز خصومه وسحب البساط من تحت أقدامهم، حيث سبق أن استقبل شكري البلطي رئيس الحزب الاشتراكي الدستوري الذي يقترن اسمه باسم الحزب الذي حكم تونس في فترة حكم الرئيس الحبيب بورقيبة.

وبالنسبة إلى الغرياني فإنه كان قد أشاد في وقت سابق بالدور الذي يضطلع به راشد الغنوشي ومختلف الكتل البرلمانية في تكريس قيم التعايش والمصالحة.

والجمعة، كشفت مصادر محلية أن الرئيس التونسي أعد نسخة أولية من مشروع قانون يتعلق بإقرار صلح لإسترجاع المال العام، وإعادة توظيفه في التنمية، من المنتظر أن يجري نقاشات سياسية بشأنها، قبل إحالتها على البرلمان.

وتقضي المبادرة التشريعية الأولى لرئيس الجمهورية بوقف ملاحقة رجال أعمال محسوبين على نظام الرئيس الأسبق زين العابدين بن علي، مقابل تعهدهم بإبجاز مشاريع تنموية في البلاد.

لاقتناص فرص سياسية لتعزيز موقعها في مواجهة سعيد الذي طرح مبادرة تشريعية لفتح باب الصلح مع المورطين في نهب المال العام، وهم من رموز النظام السابق، وكذلك عزل عبير موسي باستمالة عدد من الدستوريين.

ويرى النائب عن الكتلة الديمقراطية بالبرلمان نبيل ججي أن "الخطوة تدرج في إطار إعادة التوقيع بالنسبة للنهضة وتكتيكات مخالفة لطبيعة الحزب التي تطرح سؤال من يتحكم في الحركة".

وأضاف ججي في تصريح لـ "العرب"، "لا أستغرب من كل ما يفعله الغنوشي لأن الاستقطاب قائم على المصلحة بالأساس استغلته النهضة في علاقة قطعية رئيسة الحزب الدستوري الحر عبير موسي ومحمد الغرياني"، موضحا "هذه إكراهات التوقيع ولا أستغرب منهم حتى التحالف مع الشيطان".

ويبدو أن إكراهات التوقيع السياسي عصفت بكل "مبادئ العمل السياسي" لحركة النهضة حيث أن الخطوة الجديدة لن تقتصر على استفزاز الدستوريين القدامى بل ستستفز حتما أنصار النهضة خصوصا وأن الغرياني سيكون مكلفا بملف المصالحة الوطنية ومن ورائها العدالة الانتقالية، وهو سيناريو يستبعده هؤلاء.

وقالت المحامية والسياسية بشرى بالحاج حميدة في تصريح لـ "العرب" إن "حركة النهضة تسعى إلى تكوين تحالف حقيقي واستراتيجي مع رموز النظام

من يتوافقون معها أيديولوجيا وسياسيا بتعيين مسؤول "تجمعي" سابق في ديوان الغنوشي.

وعلى الرغم من أن تعيين الغرياني ضمن فريق عمل الغنوشي يحمل مؤشرات طيبة على طي صفحة الماضي، فإن الكثير يراه خطوة لاستفزاز وإحراج عبير موسي والدستوري الحر سياسيا. وأفاد المحلل السياسي ناجي الزعيري أن "التعيين يحمل استفزازا متعدد الأهداف وهو بالأساس استفزاز للداستارة والرئيس التونسي قيس سعيد بعدما طرحت مسألة المصالحة الوطنية مؤخرا".

وأضاف في تصريح لـ "العرب"، "الغنوشي يحاول أن يستفز عبير موسي وكتلة الدستوري الحر لأن الغرياني أصبح خصما لموسى بعد المعارك الكلامية التي دارت بينهما والتراشق بالانتقادات، حيث تتهم موسي الغرياني بالتقرب من النهضة وهو يتهمها بالتكسر لمكاسب الثورة".

وأشار إلى أنه إذا تم "فعلا تعيين الغرياني لإحداث خلطة تعنى بملف المصالحة فهذه محاولة من النهضة لسحب البساط من تحت قدمي سعيد وأطراف أخرى، كما يمكن اعتبارها رسالة لشق من الداستارة عبر تعيين آخر أمين عام لحزب التجمع هو قطع الذي تخوض فيه حركة النهضة صراعا محتدما مع المحسوبين على النظام السابق على غرار رئيسة الحزب الدستوري الحر عبير موسي، تسارع من جهة أخرى لاستقطاب

محاولات راشد الغنوشي، رئيس حركة النهضة والبرلمان التونسي، عزل رئيسة الحزب الدستوري الحر عبير موسي متواصلة، حيث عين محمد الغرياني، وهو آخر أمين عام للتجمع الدستوري المنحل، مستشارا في ديوانه في خطوة أثارت الكثير من الجدل.

خالد هدوي

تونس - فاجأ تعيين محمد الغرياني، آخر أمين عام لحزب التجمع الدستوري الديمقراطي المنحل في تونس، في خطة مستشار ديوان البرلمان التونسي الطبقة السياسية حيث ربطها البعض بمحاولة النهضة عزل رئيسة الحزب الدستوري الحر عبير موسي من جهة وكذلك استفزاز العائلة الدستورية في البلاد من جهة أخرى.

وكشفت جريدة "الشارع المغربي" المحلية، الأحد، عن تعيين رئيس البرلمان راشد الغنوشي الغرياني مستشارا في ديوانه مكلفا بملف المصالحة الوطنية.

وأكدت الصحيفة نقلا عن مصادرهما الخاصة أن ملف المصالحة الوطنية من الملفات ذات الأولوية بالنسبة إلى الغنوشي الذي انطلق في تجديد تركيبة ديوانه ومن المنتظر أن يعين مديرا جديدا له.

والغرياني هو آخر أمين عام لحزب التجمع الذي وقع حله في أعقاب ثورة يناير 2011 وذلك بعد 23 سنة من الحكم، ثم التحق بحزب نداء تونس قبل أن يستقيل ليتمتع بحزب المبادرة ثم بحزب تحيا تونس.

نبيل ججي

هذه إكراهات التوقيع، ولا أستغرب حتى تحالف النهضة مع الشيطان

بشرى بالحاج حميدة
النهضة تسعى لتكوين تحالف حقيقي مع رموز النظام السابق

ويرى متابعون أن تعيين الغرياني في ديوان الغنوشي يثير الكثير من الأسئلة خاصة من حيث الطريقة السياسية والتوقيت، ففي الوقت الذي تخوض فيه حركة النهضة صراعا محتدما مع المحسوبين على النظام السابق على غرار رئيسة الحزب الدستوري الحر عبير موسي، تسارع من جهة أخرى لاستقطاب

ميليشيات طرابلس تحاول إفراغ اتفاق جنيف من مضمونه

طرابلس - أعلن عدد من الميليشيات التابعة لحكومة الوفاق الليبية التي تعد واجهة الإسلاميين عن تأسيس كيان جديد أسموه بـ"ائتلاف القوات المدنية المساندة" في خطوة يرى مراقبون أنها تستهدف تحدي اتفاق جنيف الموقع مؤخرا ولم لا حتى نسفه خاصة أن الاتفاق الذي وقعه طرفا النزاع يتضمن في بؤره حصر القوى المتقاتلة ودمجها. ويضم الائتلاف الجديد الذي جرى الإعلان عنه ليل السبت مجموعة من المجموعات المسلحة التابعة لحكومة الوفاق.

وقالت هذه المجموعات في بيان لها "إن هذا التأسيس جاء نتاجا لما اتفق عليه هؤلاء في ملتقاهم الأول الذي عقده سابقا وتم الاتفاق فيه على تشكيل جسيم يمثلهم ويعبر عن إرادتهم".

ويأتي هذا الإعلان في وقت تم فيه توقيع اتفاق لوقف إطلاق النار وصف بالتاريخي في ليبيا بين طرفي النزاع في العاصمة السويسرية جنيف.

ومن بين البنود التي تضمنتها هذا الاتفاق الذي جاء بعد مشاورات مطولة حل الميليشيات ودمج القوى المتقاتلة، لكن يبدو أن الاتفاق سيبيقن هشا بسبب تحركات ميليشيات حكومة الوفاق واستمرار التصعيد الإعلامي ضد الجيش الوطني بقيادة المشير خليفة حفتر، علاوة على سعي تركيا لاستعادة زمام المبادرة بعد أن

استشعرت خطر نهاية مهامها في ليبيا.

ودعمت انقرة حكومة الوفاق وبقوة بالأسلحة والمرتزة السوريين العرب، ولا تزال تركيا إلى حد الآن تدرب عناصر الجماعات المسلحة التابعة لحكومة الوفاق التي يرأسها فايز السراج.

وتشرف انقرة حاليا على تدريب العشرات من المقاتلين الليبيين في خطوة يرى مراقبون أنها تهدف إلى ضمان وجود وحدات موالية لها ضمن الجسم العسكري الليبي الذي من المقرر أن يشكل برعاية دولية وأمنية في البلاد الغارقة في فوضاها منذ 2011.

ولم تظهر تركيا أي حمس لاتفاق وقف إطلاق النار الذي توصل إليه طرفا النزاع في ليبيا ما يكشف عن توجس انقرة من خسارة نفوذها وهو ما جعل مراقبين يحذرون من انهيار الاتفاق خاصة مع استمرار تركيا في نقل المرتزة السوريين والعرب إلى ليبيا.

وشكك الرئيس التركي رجب طيب اردوغان، في مدى نجاعة الاتفاق الذي تم التوصل إليه وفي الإختراقات التي حققها طرفا النزاع ما جعل مراقبين يرجحون بأن ارتباك انقرة من توصل الفراق الليبي إلى تفاهات مرده مخاوف تركيا من خسارة مكاسبها التي حققها بفضل تدخلها على غرار الاتفاق البحري الذي وقعته مع حكومة السراج وكذلك إخراج مرتزقتها.

صابر بليدي

الجزائر - أطلق ناشطون وفاعلون من الحراك الشعبي في الجزائر مبادرة سياسية عبروا فيها عن مقاربتهم للأزمة السياسية التي تتخطى فيها البلاد، وذلك في محاولة لكسر الجمود السياسي بموازاة محاولات من السلطة لوضع حد لهذه الأزمة من خلال استحقاقات سياسية على غرار الاستفتاء على الدستور.

وجدد أصحاب مبادرة "22 - 2"، المستلهمة من تاريخ انطلاق الحراك الشعبي في الجزائر، تمسكهم بمطالبهم السياسية وبمقاربتهم لحلول الأزمة التي تشهدها البلاد من خلال بيان تأسيسي وقعه العشرات من الناشطين والفاعلين من مختلف الفئات الاجتماعية، وتم فتح مجال التوقيع أمام الجزائريين.

وتشكل المبادرة الملن عنها أول هيكل سياسي للمطالب الشعبية المرفوعة منذ فبراير 2019. فرغم ميلاد العديد من التنظيمات والحركات التي تنسب نفسها إلى الحراك الشعبي، إلا أن انخراطها في مسار السلطة والانحراف عن المطالب الأساسية حولها إلى فواعل وصفت بـ"الانتهازية".

وضمن الموقعون على المبادرة بيانهم التأسيسي بعقيدة الحراك الشعبي ومطالبه الأساسية، الأمر الذي ينتظر أن

ميلاد مبادرة «22 - 2»

خطوة لتأطير الحراك الشعبي في الجزائر

العالم، وتشجيع النقاشات العامة التي تقبل التنوع الفكري واللغوي والتشويق وجمع الجهود بين الفاعلين الحراكيين على المستوى المحلي والوطني وفي ديار المهجر، فضلا عن رفض الاستقطاب الأيديولوجي الذي يستغله النظام من أجل التحرش بالحراك واختراقه، باللبع على شروح ثقافية ولغوية وجهوية"، في إشارة إلى تغذية المشاحنات بين الإئتلافات المحلية كما حدث بين العرب والبربر.

كما الحث المبادرة على "رفض التدخل الأجنبي"، واعتبار أن ما يجري في البلاد شأن داخلي بين الجزائريين، لكنها تركت المجال مفتوحا أمام ما أسمته بـ"مظاهر التضامن المعبرة عن القيم الإنسانية التي تتحلل بها الشعوب المدافعة عن الحرية والقضايا العادلة والشرعية".

وبعد البيان ما وصفه بـ"الابتزاز السياسي والاستغلال السيء للعشرية السوداء من طرف السلطة أو من طرف أي فصيل سياسي". وخلص إلى أن "الحراك سيبقى متمسكا بحق الشعب في كتابة دستور توافقي، بواسطة مؤسسات شرعية منتخبة ديمقراطيا في مناخ من الحرية والشفافية، وإرساء عقد سياسي يضمن بناء دولة مدنية وبحظر عسكرية الحياة، ويمكن المؤسسة العسكرية من أداء دورها الدستوري ويجنب قيادتها مهامات التجاذبات السياسية".

بين السلطات". وشددت على "الحق في إعلام حر ونزيه برفع القيود والضغط الممارسة على وسائل الإعلام الحكومية والخاصة، والحق في إنشاء الأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات وضمان حرية الانخراط فيها"، فضلا عن "ضمان حرية الرأي والتعبير والتظاهر والتفكير والإبداع واحترام التعددية والتنوع، ومكافحة الفساد السياسي والاقتصادي بكل أشكاله".

أصحاب مبادرة «22 - 2» أكدوا تمسكهم بمطالب الحراك الشعبي السياسية وبمقاربتهم لحلول الأزمة التي تشهدها الجزائر

ودعا الموقعون على البيان التأسيسي، إلى "ضرورة الاستمرار في الحراك الشعبي والتمسك بالمسيرات الشعبية المنتظر العودة إليها متى أتاحت الظروف لذلك"، في إشارة إلى الإجراءات الوقائية المطبقة في البلاد منذ سبعة أشهر لمواجهة تفشي وباء كورونا.

وشددوا على "الحفاظ على الطابع السلمي للمسيرات الشعبية التي أبهرت